قضـــاء القرنة.. هـــموم ومـــشكلات.. وحـــلول

البصرة/ المدى

قضاء القرنة يختلف في طبيعته الاجتماعية والسياسية والجغرافية عن الكثير من المناطق في العراق ومن هنا ربما نجد مظاهر التطرف الحاد الذي يسيطر على الكثير من طاقاته والتي لا تكاد تميز بين كبيرة او صغيرة ومثقفة او جاهلة وابن حضره او باديته.. تلك المحنة التي نظر اليها الكثير علامة فارقة لها آثارها المحسوبة والتي استطاعت ان تخلف في ساحته الكثير من المتناقضات وقال احدهم عنها (مدينة تستنزف خيراتها بيدها، الغريب المتشدق فيها مصان والقريب المتشفق فيها مدان).

التقينا قائممقام القضاء المهندس احمد دهيم الذي قال لنا عن ابرز المشاكل التي يعاني منها القضاء.

الكهرباء المشكلة المستفحلة

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه اهالي القضاء ولكن انقطاع التيار الكهربائي هي المشكلة المستفحلة في القضاء واعتقد ان انقطاعات التيار الكهربائي لم يكن امراً بعيداً عن الحالة الطبيعية اذا ما عرفت الاسباب والامكانيات.. واعتقد ان الاسباب تكمن في الزيادة الكبيرة في الاستهلاك والتي بلغت اكثر من ٢٥٠ ٪ عن السابق والتدمير الذي حصل للكثير من المنشآت المهمة كمحطة (موزة) للضغط العالي في القضاء وقابلوات الضغط العالي والابراج واسباب اخرى تتعلق بالملاك.. اما ملاحظ دائرة توزيع كهرباء القرنة.. فيقول: اننا نعاني مشاكل كثيرة ومنها الاستهلاك المضاعف الذي يؤدي الى زيادة الحمل ومنها التعامل السيء الذي يلاقيه عمالنا من قبل المجتمع على الرغم من جهودهم المضنية ومنها قلة عاملينا ونقص الادوات والمعدات ومواد الاصلاح ووسائل التنقل والتهديدات الكثيرة التي يتلقاها موظفونا وعمالنا والتي ادت جميعها الى توقف عمل البعض، كما ان هناك حالة من الكسل انتابت العديد من عمالنا.

مشاريع الماء

عدنا الى القائممقام والسؤال عن مشاريع الماء.. فقال:

لقد حققنا بعض الانجازات السريعة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب حيث انتهى العمل في مشروع ماء شلهة الموحي وجرى العمل التجريبي فيه وقد افتتح المشروع قبل ايام كما ان العمل لا يزال مستمراً في مشروع ماء الشاهين. وهناك مشاريع سيبدأ بها العمل قريباً هي مشاريع الغميج وحميان والصخريجة وماء العلوة.

خدمات بلدية

وفي دائرة بلدية القرنة قال لنا السيد مدير البلدية عن واقع الخدمات التي تقدم لأهالي القضاء. ان التعثر في تقديم هذه الخدمات يعود الى الوضع الامني الخاص في القضاء وعلى الرغم من الجدية في تحسين الوضع الامني الا اننا نحتاج الى الكثير الكثير وقد قمنا بحلول آنية لبعض المعرقلات التي تواجهنا من خلال برنامج التثقيف والارشاد او بسط سلطة القانون. وان اهم معوق يعترض عملنا هو عدم توفر السيولة النقدية بسبب تجميد الارصدة.. وقلة المعدات وتلف اغلبها وعدم التجهيز بما يسد الحاجة.. اضافة الى قلة الوعي لدى عملنا بما يخلق الفجوة بين التخطيط والتنفيذ.

الوضع الامني للقضاء

ويقول المقدم محمد الهيد مدير شرطة القضاء..

لقد شهد الاسبوعان الاخيران نشاطاً مكثفاً لرجالنا في ملاحقة الجريمة فقد القينا القبض على عدة جناة من عصابات السلب والإختطاف وتطويق عمليات السلب الى حد كبير كما جرى افشال عدة عمليات لتهريب الوقود وضبطت كميات معه وكان اكثرها اثارة العملية التي جرت لتهريب النفط الخام من احد آبار غرب القرنة التي تجري حمايتها بشكل مكثف وقد ضبط خلالها عدد من حوضيات النقل المحملة..

كذلك قمنا ضمن خطة مشتركة بحملة واسعة في محطات تعبئة الوقود ومرآب السيارات والاسواق تمكنا من خلالها من ضبط كميات من العملة المزورة والاسلحة.. واضاف : اننا بصدد تطبيق خطة امنية جديدة لتطويق الخلل الامني وقد باشرنا بها فعلاً.

ولشرطة المرور في القضاء دورها المطلوب في تقديم الخدمات من خلال تنفيذ قانون المرور الحديث رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ وخاصة ما يتعلق بفرض الغرامات. لذا فقد اخذت المخالفات بالانحسار بشكل واضح للعيان.

لمخالفتها المحددات البيئية

عقوبات مالية على معامل الطابوق والمستشفيات في بابل

بابل/ مكتب المدى

اعلن في مديرية البيئة في بابل عن حصر الكثير من التجاوزات على البيئة، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد منها حيث تم تشخيص مواقع المجازر والمخالفات البيئية وتشكيل لجنة برئاسة نائب المحافظ لإختيار مواقع جديدة تنطبق عليها المحددات، ولاحظت المديرية كثرة انتشار كور الطابوق في المحافظة في مناطق (الشوملي وخلف جامعة بابل وفي المنطقة بين الحلة والنجف) وتم بالتعاون مع مجلس ناحية الشوملي تحديد اسماء اصحاب الاراضي الزراعية التي تقام عليها الكور لمحاسبتهم.

وقال مدير البيئة في المحافظة السيد كريم حسين كاظم ان المديرية قامت بتغريم معامل الطابوق في المحافظة بـ (٢٥٠ الف دينار) لكل معمل بسبب عدم التزامها بتشغيل منظومات الحرق التي تقلل من نسبة الملوثات المنبعثة من داخل المعامل، كما فرضت غرامات مالية على عدد من المستشفيات في المحافظة بسبب عدم الالتزام بفصل النفايات الطبية عن النفايات الاعتياديةوالتي تعد احد عوامل التلوث البيئي.

والى ذلك قال مدير البيئة : تقوم المديرية بنشاطها بمتابعة واقع مياه الشرب في المحافظة من خلال الزيارات الميدانية وتقوم بأخذ نماذج واجراء الفحوصات البكتريولوجية عليها في مختبرات المديرية.

مواطنون يتحدثون:

اسطوانة الغاز خفيفة الوزن غالية الثمن!

الغاز الموزع غير نقي ومليء بالشوائب

بغداد/كريمة فرحان

مشكلة المحروقات ستكون من اهم مشكلات الشتاء القادم بعد طفح المجاري. واخص بالذات الغاز فأن حل ازمته ظل مستعصياً طوال السنوات الماضية برغم الجهود المبذولة لمعالجة هذه الازمة أو تخفيفها قدر الامكان من خلال توزيع اسطوانات جديدة وتصليح الاسطوانات العاطلة وفتح وكالات وساحات للغاز في جميع المحافظات، كما ان هناك رقابة مشددة على الاسعار والاوزان والساحات والباعة المتجولين. فكيف الحال الآن وقد غابت الرقابة وصارت الاسطوانات قديمة ورؤوسها عاطلة.

ولعل ربات البيوت ادرى الجميع بمشكلات الغاز، وخير دليل الحوادث المتكررة التي تحدث هنا وهناك ويكون الغاز سببها الرئيس.

وفي هذا الموضوع استطلعنا اراء الناس وباعة الغاز واصحاب ساحات بيع الغاز، واليكم خفايا واسرار قنينة الغاز المفيدة والضارة في آن واحد.

رقابة على الاوزان

تقول السيدة ام احمد. نحن عائلة متوسطة تصرف شهرياً قرابة ٨ قناني غاز في فصل الشتاء خاصة و(٥) قناني تقريباً في فصل الصيف، لكن في السابق كنا نصرف اقل من هذا العدد ولم تكن هناك مشكلة في توفير الغاز واعتقد أن سبب زيادة عدد الاسطوانات يعود إلى قلة الغاز الموجود داخل الاسطوانة فهو اقل بكثير من السابق، لهذا اقترح أن تكون الاسطوانة مليئة بالغاز وان تكون هناك رقابة صارمة على الاوزان والاسعار ومحاسبة المقصرين وأيدتها في الرأي السيدة اميرة كاظم مشيرة إلى أنه ربما يكون سبب انخفاض الوزن يعود إلى خلل سدادات الاسطوانات مما يسبب تسربه ونفاده بسرعة من الاسطوانة أو اننا عندما نقوم بتبديل الاسطوانة نجد الغاز يترشح منها في اليوم التالي، وفي هذا خطر كبير على العوائل اضافة إلى الروائح الكريهة التي تنبعث منها والتي قد تؤثر في صحة الاطفال.

استبدال الاسطوانات

كلام مهم ابداه السيد كريم حسن حيث قال: اغلب الاسطوانات غير صالحة للاستعمال لانها مليئة باشياء متراكمة في داخلها وهذه الاشياء قد صدأت ومر عليها زمن طويل وأصبحت بمرور الوقت جزءاً عالقاً في جوف الاسطوانة لهذا فهي تؤثر في الوزن، بدليل أن وزن الاسطوانة بعد تفريغها من الغاز يبقى ثقيلاً ولو قارنا بين اسطوانة حديثة واخرى قديمة لوجدنا فارق الوزن كبيراً جداً لهذا تجب معالجة هذه المشكلة من خلال فتح الاسطوانات القديمة وتنظيفها من الداخل أو باستبدالها باسطوانات حديثة.

غاز نقي

كلام مهم آخر ابداه الدكتور محمد الدليمي حيث اكد أن الغاز الموزع حالياً غير نقي ومليء بالشوائب فهو مخلوط بشكل غير جيد ويختلف كثيراً عن الغاز الذي كان يوزع في السابق وهذه حقيقة معروفة عند خبراء الغاز والمطلوب معالجتها وتوفير غاز اكثر نقاوة واحسن جودة.

ونداء آخر جاء من السيدة الهام حسن تقول: انقذونا من الاسعار حيث بلغ سعر تبديل الاسطوانة في الشتاء الماضي ٥ آلاف دينار وفي الصيف استقر على (١٥٠٠) دينار للقنينة الواحدة وتصوروا كم نصرف شهرياً لشراء الغاز فقط علماً أن القنينة لا تكفي اكثر من ٤ أيام اذا استعملت للتنور، وفي بعض الاحيان يشتعل الغاز المتسرب فيكون خطراً على العوائل.

رأي الباعة

الباعة المتجولون لهم رأي في الموضوع حيث اكد اغلبهم أن تبديل الاسطوانة من ساحة التوزيع غالية الثمن اضافة إلى الاكراميات فهذا يضاف على سعر القنينة ونحن لا نربح سوى ١٠٠ - ٢٠٠ دينار في القنينة الواحدة بعد عناء عدة ايام ونقوم بايصال الاسطوانات إلى ابواب الناس ونتحمل مسؤولية القناني الناضحة لهذا فاننا لا نربح كثيراً مقابل ما نبذله من جهد وتعب يشهد الناس عليه، لأن دفع العربة يحتاج إلى جهد كبير اما الساحبة فانها تحتاج إلى مواد احتياطية ووقود وعليكم أن تتصوروا التجول في الازقة وقطع مسافات طويلة من دون ان نبدل اكثر من عشر اسطوانات في اليوم.

قمنا بعد ذلك بزيارة ثلاث ساحات للغاز فوجدنا أن اصحابها علقوا تسعيرة الغاز على لافتات وجدران الساحة وهي ٤٠٠ دينار مؤكدين انهم يجلبون الغاز من المعامل بسعر ٣٥٠ ديناراً وان حدث خلل في القناني من ناحية الرشح أو الوزن فان المعامل وبالذات المعامل الاهلية هي التي تتحمل المسؤولية. لكنهم لم يعترفوا بمسؤوليتهم عن تسلم القناني الناضحة ورفضوا اللقاء بنا وتهربوا من الاعتراف باخطائهم.

وبعد أن سمعنا اراء الجميع. هناك اتفاق عام على ضرورة تخفيض اسعار الغاز ومعالجة مشكلات الوزن والشوائب الموجودة بداخل الاسطوانة والاهم من كل هذا معالجة مشكلة نضوح الغاز لما يسببه من مشاكل خطيرة فضلاً عن هدر الغاز الذي يعد من ثرواتنا الوطنية المهمة.

معلم مفصول

وصلتنا رسالة من المعلم المفصول (عباس فاضل حمود) يشرح فيها اسباب فصله ومعاناته من عدم اعادته.. وفي ما يلي نص الرسالة:

ربما لا يتذكرني احد في المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة/٢، ولم يعد لي في سجلاتها ذكرى او هامش صغير.

وقد لا افاجأ طالما انني الغائب والمنسي في مدرستي القديمة (مدرسة المعارف الابتدائية للبنين) التي كنت يوماً معلماً فيها، اعلم تلاميذي واحبهم وارعاهم.

ولكن احداً من المتفانين في حب (القائد الضرورة) كتب تقريراً ادعى فيه انني شتمت (فارس الامة ورمز وجودها) فألقي القبض علي واودعت السجن وفق المادة (٢٢٥) لمدة سنتين.. حدث ذلك في ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٦. وها انا المعلم القديم ابيع السجائر في الشوارع ومحروم من اصدقائي الصغار ومن مدرستي التي فصلت منها وتحولت الى بائع سجائر!!

لقد قبر النظام السابق الذي شتمت (قائده) وحل عهد الديمقراطية والحرية فمتى اعود الى مدرستي ووظيفتي في العهد الجديد الذي لم ارَ نوره حتى الآن، لا في اليقظة ولا في الحلم؟

المعلم/ عباس فاضل حمود

المـــاء يصل الى ام قصر وسفوان

البصرة/المدى

تمت مؤخراً عملية اعادة تصليح انبوب الماء من المعقل الى ام قصر بشكل كامل.. وقد خفت مشكلة الماء في المنطقة بسبب زيادة فاعلية الآبار العاملة..

ومن جانب آخر فقد انتهى العمل قبل ايام من الانبوب الجديد الممتد من خور الزبير الى سفوان اضافة الى انجاز خمسة آبار جديدة في المنطقة كما ستقوم الشرطة بحماية انبوب الماء الجديد.

المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين

منظمة غُيّبت بسبب حل وزارة الاعلام

بغداد/طارق الحيدري

يعتبر المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين احدى منظمتين اعلاميتين ترتبطان بإتحاد اذاعات الدول العربية ومقره تونس التابع لجامعة الدول العربية، والمنظمة الاخرى هي مركز التدريب الاعلامي ومقره دمشق..

ويتمتع المركز بمواصفات المنظمة الاعلامية حيث يرفد جميع وسائل الاعلام العربية المرئية والمسموعة بالخطط البرامجية من خلال اعداد البحوث والدراسات التي تعنى بالتخطيط البرامجي اعتماداً على استبيانات ميدانية كذلك ان لديه وحدات بحثية في العديد من الدول العربية. وتصدر عنه مجلة البحوث في هذه المجالات كما يقوم بإعداد بيبلوغرافيا فصلية لجميع الدراسات والبحوث التي تصدر في الجامعات والمؤسسات الاعلامية ودور النشر.

وعلى الرغم من اهميته كمركز اعلامي الا انه عانى التغييب والتهميش منذ عام ١٩٩٠ كما تعرض لإعتداءين قبل سقوط النظام وبعده يقول مدير المركز السيد يحيى لفته خميس الربيعي عن المشاكل التي واجهت المركز: في بدايات التهميش كانت بعد فرض الحصار على العراق بسبب سياسة النظام السابق مما ادى الى عدم تمكن العراق كعضو في اتحاد الاذاعات العربية من تسديد التزاماته الحالية السنوية الامر الذي جمّد الكثير من الدعم المقدم من قبل الاتحاد للمركز فقطعت رواتب العاملين (كان المركز يتمتع بالصفة الدبلوماسية وكذلك مديره والعاملون فيه وتخصصاتهم المالية ضمن هذا السياق).

وقد تم اتخاذ قرار بإبقاء مقر المركز في بغداد على ان تقوم دائرة الاذاعة والتلفزيون بدفع رواتب العاملين، مع تخصيص مبلغ مقداره مئة الف دولار من الاتحاد لتغطية البحوث التي يعدها المركز وهو مبلغ غير ثابت ويعتمد على الدراسات التي يكلف بها الاتحاد المركز سنوياً او فصلياً.

ويواصل مدير المركز حديثه: لقد تعرض المركز ايضاً الى الاهمال من قبل وزارة الاعلام التي ارتبط بها مالياً وتوقفت مجلة البحوث عن الصدور وبقى نشاطه مقتصراً على دراستين او ثلاث كل سنة تتراوح اقيامها ما بين ستة آلاف وعشرة آلاف دولار لكل دراسة تدفع منها اجور الطبع واجور الباحثين واصبحت ادارة المركز تتألف من مديرالمركز والمسؤول المالي واربعة باحثين وحارسين.

وكان مقر المركز في شارع حيفا الدار التراثية المجاورة لمبنى وزارة العدل وتوجد فيه وسائل اتصال وطباعة واجهزة جديدة قبل ان يستولي على جزء كبير منها مقر وزارة الاعلام ممثلاً بشخص وكيل الوزارة وتم سحب سيارة مدير المركز وحافلة لنقل الموظفين الى مقر الوزارة وتغيير لوحتيهما الدبلوماسيتين الى لوحتين تحملان اسم (اعلام).

اعتداءان على المركز

يقول السيد يحيى الربيعي مدير المركز ان ديوان الرئاسة المنحل قام بالاستحواذ على المقر التراثي الذي يشغله المركز العربي منذ ثلاثة عقود وتحويله الى دائرة رئاسية وتأجير دار له قرب وزارة الاعلام يعود الى احدى المواطنات وتم تسديد فاتورة الايجار لمدة سنتين الا ان صاحبة الدار استولت على المركز واثاثه واجهزته وبعثرت كتبه في الشارع ونقلت اغراضه الى جهة مجهولة اثناء التغييرات التي حدثت بعد اسقاط نظام صدام وحالة الهرج والمرج التي اعقبتها.

ولم تنفع محاولاتي معها لإخلاء البيت وقمت برفع قضية الى الشرطة ووجهت كتباً الى مجلس الحكم ووزارة الداخلية ووزارة الثقافة وقد اصطدمت بعقبة لدى مراجعتي دوائر الشرطة والمحكمة وهي ان وزارة الاعلام حلّت ومسؤوليتها القانونية عن المركز ملغاة بموجب ذلك.

ويستصرخ مدير المركز هيئة الاعلام ومجلس الوزراء والجامعة العربية/ لإعادة هيبة هذه المنظمة العربية الاعلامة، واعادة مقر المركز السابق/ الدار التراثية/ التي تسيطر عليها الآن منظمة حقوق الانسان ومحاسبة صاحبة البيت التي اعتدت على مقر المركز الاخير.. وربط المركز حالياً بهيئة الاعلام الجديدة كي يتواصل عمله الاعلامي خاصة وان عمله بحثي وليس له علاقة بالنظام السابق.

ردود واجابات

التربية تؤكد ان ترميم المدارس يشجع على استقطاب الطلبة ووزارة البلديات تحمل المواطنين مسؤولية تخلف الخدمات

الى جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (١٥٨) في ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (لماذا يتسرب الطلاب من مدارسهم.

نشكر جريدتكم والست كاتبة التحقيق لتناولها موضوعاً هو الاشد حساسية والاكثر عناية ومساحة في قطاعنا التربوي اذ اشتركت اكثر من جهة في تحديد المشكلات التي تؤدي بالطلبة الى التسرب الدراسي وكان اقواها تأثيراً الجانب الاقتصادي واقبال الطلبة على العمل لسد رمق العيش لعوائلهم في ظل الحصار الذي عانى منه شعبنا طويلاً في ظل النظام السابق الا ان في حالة التحول وتحديد الاهداف التربوية اتفق ردا على ما نشرته جريدة (المدى) في العددين ١٥٨ و ١٣٢ الصادرين في ٢٠ / ٧ و ١٠ / ٦ / ٢٠٠٤ حول موضوعي (لماذا يتسرب الطلاب من مدارسهم) (ومن المسؤول عن تخلف الخدمات في مدينة الكوت) اجابت وزارتا التربية والبلديات مشكورتين وفي ما يلي نصا الردين:

التعليم العام والاشراف التربوي الى ضرورة عقد الاجتماعات مع عوائل الطلبة المتسربين دراسياً بالاعتماد على الاحصائيات التي اعدت لهذا الغرض وبحث حالات المعالجة لها كما ان اعادة تأهيل المدارس واظهارها بالمظهر اللائق يؤدي نفسياً بالطالب الرجوع الى الدراسة كما ان هناك الاستثناءات العمرية وغيرها وسائل لإستقطاب الطلبة واتجاههم الى مقاعد الدراسة مجدداً.. وان هذا الاقبال نال ترحيب كافة القائمين والعاملين في الوزارة لتوفير الظروف الجديدة للدراسة اما الحملات الكبرى للترميم والاصلاح الشامل الا دليلاً كافياً لإستقطاب الجميع فالتربية لا تألوا جهداً في تحديد المشكلات وحصرها ومعالجتها بأنجح الحلول واسرعها بشمولية واستمرارية جادة بإذن الله.. والله الموفق.

للتفضل بالاطلاع ونشر الاجابة.. مع التقدير

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم
١٦ / ٨ / ٢٠٠٤

الى جريدة المدى

نشرت جريدتكم بعددها (١٣٢) في ١٠ / ٦ / ٢٠٠٤ خبراً صحفياً تحت عنوان (من المسؤول عن تخلف الخدمات في مدينة الكوت) نود ان نبين ما يأتي:

اعلمتنا مديرية البلديات العامة بكتابها المرقم (١٠٢٩٩) في ٢٠ / ٧ /٢٠٠٤ بأنه الاجابة المطلوبة على التساؤل المطروح عبر (مانشيت) الخبر ذاته يؤكد كاتب المقال فيه على سعة الخدمات البلدية والمشاريع الخدمية مشيراً بالمقال الى تجاوزات المواطنين وعدم تعاونهم وهذا هو واقع الحال ولقد كان مدير بلدية الكوت موفقاً في السرد والتحليل خلال تطرقه الى مراحل الاعمال الخدمية بعد الاحداث وما رافقها ومن ثم بدء العمل بمشروع (نحو عراق انظف واكثر اشراقاً) بمرحلتيه الاولى والثانية فإن المسؤولية عن تخلف الخدمات البلدية في مدينة الكوت تقع على المواطنين قبل سواه.

للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير

عادل عبد الامير ضاحي
مدير اعلام الوزارة
٢٥ / ٧ / ٢٠٠٤